SHIHAB JOURNAL OF HUMANITIES
Volume (2), Issue (4) (October, 2026)
ISSN: 3136-2958

مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية
المجلد (2) العدد(4) اكتوبر 2026
عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لسلاسل الامداد والتوريد والإدارة اللوجستية في ليبيا
26-27 أغسطس 2026

المزايا اللوجستية والجيوبوليتيكية للنفط الليبي في ظل انقطاع سلاسل إمدادات الطاقة من الشرق الأوسط

ياسين محمد بونا

قسم الجغرافيا، كلية التربية، جامعة بني وليد – ليبيا

Yasin Mohamed BONA

Geography Department

Faculty of Education, Bani Walid University

Email: Yasin.bona@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/06/30 تاريخ المراجعة 7/08/ 2025 تاريخ القبول:2026/8/05- تاريخ النشر:10/05/ 2026

الملخص:

تشهد منطقة الشرق الأوسط توترات جيوسياسية متصاعدة في سنة 2026, نظراً للصراع الدائر مع إيران وتعطل الملاحة في مضيق هرمز والبحر الأحمر، الأمر الذي أدى إلى تعطل نحو 25بالمئة من إمدادات الطاقة العالمية المنقولة بحراً, مما دفع بأسواق الطاقة العالمية للبحث عن بدائل استراتيجية أمنةً لإمدادات الطاقة, في هذا السياق، تبرز ليبيا كخيار ولاعب جيوبوليتيكي واعد وكمستفيد رئيس من هذه الأزمة، مستغلةً جودة نفطها العالية وموقعها الجغرافي المتميز المشرف بساحل طويل على حوض البحر المتوسط, بعيدةً عن مناطق الاختناق مثل مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس, وفي حال استثمار هذه المعطيات بالشكل الأمثل سيمكن ليبيا من تحقيق مكاسب اقتصادية وجيوسياسية غير مسبوقة.

تهدف الدراسة إلى توضيح القيمة الجيواقتصادية للنفط الليبي كونه وزن جيواستراتيجي واضح في التوازنات الإقليمية والدولية, حيث أن ليبيا ليست دولة منتجة فقط بل عقدة مهمة في معادلات الطاقة والأمن, ومن هنا يبرز التساؤل الرئيس: هل لخصائص المكان وجودة النفط العالية دوراً في جعل ليبيا خزان طاقة آمناً لأوروبا؟ انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها: أن الموقع الاستراتيجي المبتعد عن بؤر التوتر في الشرق الأوسط, جعلها أقرب إلى الدول الأوروبية الصناعية, فالمصافي الأوروبية أضحت تعتمد بشكل متزايد على النفط الليبي... وقد قسمت الدراسة إلى أربعة محاور ومن تم ختمت بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية (الجيوبولتيك – أمن الطاقة – سلاسل الامداد – خام برنت).

Abstract:

The Middle East region is witnessing escalating geopolitical tensions in 2026 due to the ongoing conflict with Iran and the disruption of navigation in the Strait of Hormuz and the Red Sea. This has led to the disruption of approximately 25% of global seaborne energy supplies, prompting global energy markets to seek secure strategic alternatives. In this context, Libya emerges as a promising geopolitical player and a key beneficiary of this crisis. It leverages the high quality of its oil and its strategic geographic location, boasting a long coastline on the Mediterranean Sea, far from strategic chokepoints such as the Strait of Hormuz, Bab el-Mandeb, and the Suez Canal. If these advantages are optimally utilized, Libya can achieve unprecedented economic and geopolitical gains. This study aims to clarify the geoeconomic value of Libyan oil, recognizing its clear geostrategic weight in regional and international balances. Libya is not merely a producer but a crucial player in energy and security equations. Hence, the central question arises: Do the geographical characteristics and high oil quality play a role in making Libya a secure energy reservoir for Europe? This study was based on the premise that Libya's strategic location, far from the hotspots of tension in the Middle East, made it closer to industrialized European countries, as European refineries have become increasingly dependent on Libyan oil. The study was divided into four sections and concluded with a set of conclusions and recommendations.

Keywords:

(Geopolitics – Energy Security – Supply Chains – Brent Crude)

المقدمة:

لم تعد ديناميكيات أسواق النفط والغاز الطبيعي محكومة بعوامل العرض والطلب التقليدية فقط، بل أصبحت رهينة متزايدة للتطورات الجيوسياسية التي شهدها العالم خلال العقد الأخير, حيث تعرضت أسواق الطاقة العالمية ولا سيما الأوروبية لصدمة كبيرة عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022 وتدهور الإمدادات، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل أنماط تجارة الطاقة العالمية,

وفي ضوء التصاعد المتزايد للمخاطر الجيوسياسية في مناطق انتاج الطاقة في الشرق الأوسط، يبدو أن أسواق الطاقة العالمية مقبلة على مرحلة جديدة من التحولات الهيكلية, فمن المرجح أن تسهم هذه التطورات في إعادة تشكيل **الجغرافيا السياسية للطاقة** على المستوى العالمي، حيث ستسعى الدول إلى تنويع شركائها التجاريين ومصادر إمداداتها النفطية والغازية لتقليل المخاطر المرتبطة بالاضطرابات الجيوبوليتكية, وتمثل أزمة انقطاع إمدادات الطاقة من الخليج العربي و تصاعد المخاطر في مضيق باب المندب " تمثل فرصة ذهبية لليبيا " لاستعادة مكانتها كقوة نفطية عالمية, لأن الجمع بين جودة النوعية للنفط الخام الليبي وكذلك الموقع الجغرافي الآمن والأسعار المرتفعة نظير زيادة تأمين السفن، كلها عوامل تضع ليبيا في مركز منافس لم يسبق له مثيل منذ سنوات طويلة.

غير أن النجاح في استثمار هذه المكاسب يعتمد بشكل أساسي على قدرة الأطراف الليبية على الحفاظ على استقرار القطاع النفطي وتحويل العوائد المالية إلى تنمية تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية المصدرة.

وتأسيسا على ما سبق ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

هل لخصائص المكان وجودة النفط العالية دوراً في جعل ليبيا خزان طاقة آمناً لأوروبا؟

وللإجابة على التساؤل السالف سنعتمد على **الفرضية** التالية:

أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي المبتعد عن بؤر التوتر في الشرق الأوسط جعلها أقرب إلى أسوق الدول الصناعية, فالمصافي الأوروبية أضحت تعتمد بشكل متزايد على النفط الليبي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع الساعة الذي لا زالت أحداثه في حالة تفاعل مستمر حتى وقت كتابة هذا البحث, موضوع الاضطرابات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وتداعياتها على سلاسل إمدادات الطاقة العالمية, فتقدم هذه الدراسة تحليلاً للمزايا والمكاسب الجيواقتصادية التي يمكن أن يحققها النفط الليبي حال تعذر ضخ وتصدير النفط من الخليج العربي وباب المندب، مع الأخذ في الاعتبار التحديات والصعوبات الداخلية التي تواجهها البلاد.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تبيان امكانية أن تكون ليبيا بديل آمن وموثوق لإمدادات الطاقة الأوروبية من خلال توفير مصدر مستقر جغرافياً بعيدا عن الممرات المهددة, كبديل استراتيجي لفك الارتباط بالطاقة الروسية وتقليل الاعتماد على نفط الخليج العربي الذي يشهد حالة من عدم اليقين الجيوسياسي, وما يؤكد ذلك وجود البنية التحتية المباشرة أنبوب غرين ستريم الذي يربط الحقول الليبية بإيطاليا، مما يوفر تدفقاً مستمراً ومستقراً للطاقة بعيداً عن مخاطر الشحن البحري.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي, وهو المنهج الذي يعتمد على تحليل ودراسة مشكلات الشحن والملاحة البحرية في ضوء ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من اضطرابات تؤثر على سلاسل إمدادات الطاقة العالمية, كما يقوم هذا المنهج بالتحليل الاستقرائي المدعم بالبيانات والإحصاءات ذات العلاقة.

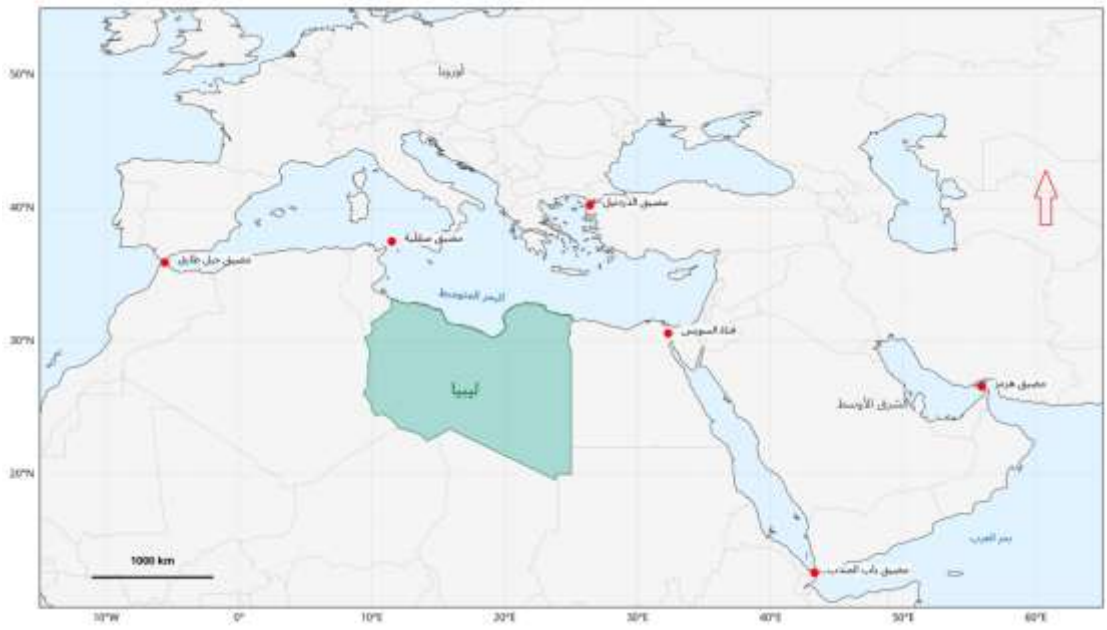
أولاً أهمية الموقع والمكان:

ويعتبر الموقع الجغرافي أحد العوامل المهمة التي تؤثر في الجغرافية السياسية للدولة, حيث تنفرد كل دولة بموقع يميزها عن غيرها من الدول وتكتسب الدول قوتها وضعفها من خلال تفاعل العلاقات المكانية فيما بينها وبين محيطها الإقليمي، فالموقع يحتم على الدولة انتهاج سلوك وسياسة مميزة سواء أكانت داخلية أو خارجية، وصولاً إلى التنافس السياسي والاقتصادي والاجتماعي في معترك العلاقات الدولية, و يقصد هنا بالموقع مقدار إشراف الدولة على المسطحات المائية الرئيسية، ومدى قربها أو بعدها من مناطق الصناعة الحيوية والأسواق الاستهلاكية.

فالموقع ليس مجرد عامل جغرافي رئيس ولكن يعد رأسمال طبيعي وسياسي يحوي موارد الثروة القومية, ومن الملاحظ أن للموقع الجغرافي أدواراً متغيرة غير ثابتة وفق التطور العقلي الإنساني، وهذا ما يؤكد قوة الترابط بين الأبعاد الجيوبولتيكية والجيواستراتيجية لبناء القوة الذاتية للدولة, وهذا معناه أن يكون أدراك القيمة الفعلية للموقع الجغرافي للوحدة السياسية إدراكاً مرناً, ومن ثم يكون التقييم منسجماً مع جملة العوامل التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على قيمة الموقع الجغرافي(الشامي, 1999,ص48), وما يدلل على هذا المفهوم زيادة قيمة ليبيا جيواقتصادياً بعد اكتشاف النفط مع بداية ستينيات القرن العشرين.

تتربع ليبيا وسط الشمال الإفريقي بواجهة بحرية هي الأطول على الحوض المتوسطي الجنوبي، حيث يمتد ساحلها على البحر المتوسط لمسافة تزيد عن 1900 كم، وتمتد مساحة البلاد البالغة نحو 1.669.841كم^2, من البحر المتوسط في الشمال حتى جمهوريتي تشاد والنيجر في الجنوب، ومن حدود تونس والجزائر في الغرب حتى حدود مصر في الشرق والسودان من ناحية الجنوب الشرقي أي تشترك بحدود سياسية برية مع ست دول, ويمكن تحديد موقع الدولة الليبية فلكياً على وجه التقريب بين خطي طول (9^0 و25^0 شرقاً) وبين دائرتي عرض (19.30^0 و33^0 شمالاً) , (ياسين ,2020,ص52).

إن موقع البلاد بجبهة ساحلية طولية على البحر المتوسط قد أعطاها الفرصة لكي تتصل بدول هذا الحوض مند آلاف السنين، فقد كانت ليبيا تعتبر حلقة الوصل بين تجارة أوروبا ومدن وسط القارة الإفريقية في عهد طرق القوافل، فقد كانت المدن الليبية الساحلية بمثابة موانى تجارية تعبر عن طريقها تجارة دول أواسط افريقيا المغلقة, خاصة مع توغل الساحل الليبي عبر خليج سرت في وسط البلاد ما قرب المسافة ما بين أوروبا ووسط إفريقيا، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة استثمار هذا الجانب في المستقبل وذلك بالاستفادة من الموقع الجيواستراتيجي للبلاد ضمن تجارة العبور في ظل تواجد ثروات وموارد اقتصادية ضخمة في الظهير الجغرافي لخليج سرت (منطقة الهلال النفطي), شكل(1).



شكل (1) موقع ليبيا بالنسبة لأوروبا والشرق الأوسط والممرات المائية الرئيسية.

المصدر: عمل الباحث بواسطة الذكاء الاصطناعي اعتماداً على مجموعة مصادر.

لقد عزز اكتشاف النفط و الغاز من مكانة ليبيا في سوق الطاقة العالمية نظراً لقربها من أسواق الاستهلاك الأوروبية وكمية الاحتياطيات الضخمة وكذلك الجودة العالية لخليط نفطها, وأن أهم ما يبرز قيمة الموقع الجغرافي لليبيا هو العلاقات المكانية التي تربطها بالقارات الثلاث القديمة حيث يمثل النفط الليبي حلقة مركزية في اللوجستيات والامدادات العالمية للطاقة فهو سلسلة انتقالية بديلة يمكن أن يعوض الامدادات المعرضة للخطر في أوقات الأزمات والتوترات الجيوسياسية التي تتعرض لها الممرات المائية في الخليج العربي والبحر الأحمر, لذا يعد النفط الليبي بديل آمن وموثوق لإمدادات الطاقة الأوروبية, إن أي اضطراب أو إغلاق لهذا الممرات الحيوية بتأكيد ستؤدي إلى صدمة كبيرة في أسواق الطاقة العالمية وارتفاع حاد في الأسعار، الامر الذي ينتج عنه تداعيات اقتصادية وجيوسياسية واسعة النطاق. في هذا السياق تبرز ليبيا كبديل جذاباً ذي أهمية متزايدة.

ثانياً المزايا اللوجستية ودور ليبيا كمورد استراتيجي لأوروبا:

يتوزع النفط والغاز الطبيعي كغيره من الموارد الحيوية في العالم بشكل غير متكافئ فيما بين الدول, ونلاحظ تباين الانتشار الجيوسياسي للنفط وفق الخريطة الجغرافية العالمية, لذلك نجد أن أقاليم مصادر الطاقة الهامة تتركز في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, والتباين في امتلاك مصادر الطاقة والاختلاف في التوزيع الجغرافي فيما بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة لهذه الثروة, خلق موجات من التوترات الاقتصادية والامنية على الدوام, وفي كثير من الأحيان يؤدي إلي صراع وتصادم اما بالحرب المباشرة أو بالابتزازات الاقتصادية كاستعمال النفط سلاح في خدمة الدبلوماسية, وفي هذا الشأن تشهد الجغرافيا السياسية للنفط صراعا استراتيجيا بين الدول الكبرى, ومع التطور الصناعي الاقتصادي تزايد الطلب العالمي على الطاقة, واصبحت الحاجة ملحة بشكل كبير أمام الدول المنتجة لتوفير امدادات مستمرة ومتواصلة من النفط والغاز ولقد اصبح واضحا أن للنفط

أهمية كبرى في مختلف مناحي الحياة الانسانية, نظرا لاستخداماته المتعددة وضرورته الحتمية في تفعيل كافة الاقتصاديات مما جعله أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر (ياسين, ديسمبر2023,ص288).

تكتسب المزايا اللوجستية للنفط الليبي أهمية قصوى في سياق التوترات الجيوسياسية التي تؤثر على سلاسل إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط حيث نجد أن أوروبا وخاصة بعد تدني الامدادات الروسية نتيجة الحرب الدائرة في اكرانيا أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على النفط والغاز القادم من منطقة الخليج العربي عبر ممرات بحرية حيوية مثل مضيق هرمز وقناة السويس وباب المندب، فإن هذه الممرات أصبحت نقاط اختناق جيوسياسية معرضة للتهديدات لذلك اصبح لزاماً أمام الدول الأوروبية البحث عن مصادر طاقاوية بديلة فكانت الأنظار تنصب نحو ليبيا.

تاريخياً كانت الدول الأوروبية الجنوبية المستورد الرئيس للنفط والغاز الليبي, حيث نجد إيطاليا لها نصيب الأسد من كمية الصادرات النفطية الليبية المتجه لأوروبا. ووفق بيانات المؤسسة الوطنية للنفط و إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) تتصدر **إيطاليا** قائمة الدول المستوردة للنفط الليبي بفارق كبير، حيث تستورد حوالي 487 ألف برميل في اليوم تليها **إسبانيا وفرنسا** بحجم استيراد يبلغ حوالي 100 ألف برميل لكل منهما, ومما لا شك فيه ساهم وجود أنبوب غرين ستريم Greenstream والذي يربط مجمع مليته بصقلية قد وفر تدفقاً مستمرا ومستقراً للطاقة بعيداً عن مخاطر الشحن البحري.

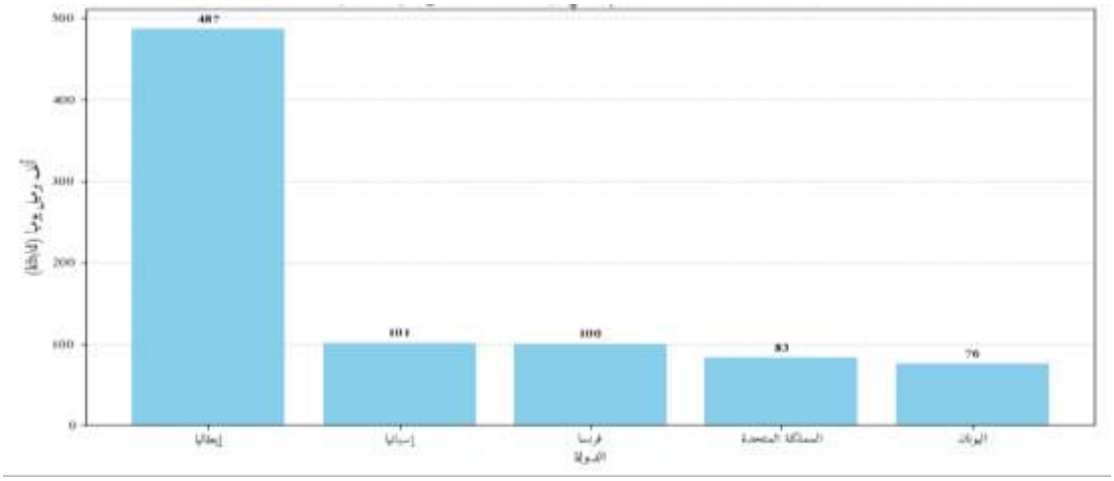
الدولة	حجم الاستيراد)ألف برميل يوميًا(	النسبة المئوية من الإجمالي (%)
إيطاليا	487	40.9
إسبانيا	101	8.5
فرنسا	100	8.4
المملكة المتحدة	83	7.0
اليونان	76	6.4
أخرى	343	28.8

جدول (1) يوضح تفاصيل الدول الأوروبية الخمس الكبرى المستوردة للنفط الليبي لسنة 2024.

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية, ديسمبر 2024.

تستمد ليبيا أهميتها النفطية من عدة عوامل تجعلها لاعباً رئيسياً في سوق الطاقة العالمي فوقوع ليبيا على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط كما اسلفنا يجعلها قريبة جداً من الأسواق الأوروبية المستهلكة، مثل إيطاليا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا هذا القرب الجغرافي يمنح النفط الليبي ميزة تنافسية كبيرة من حيث تكاليف النقل ووقت التسليم مقارنة بنفط الخليج في ظل التوترات الجيوسياسية

المتصاعدة في الشرق الأوسط والتي تنعكس على سلاسل إمدادات الطاقة, ففي حين تستغرق الرحلة من الخليج عبر رأس الرجاء الصالح إلى أوروبا حوالي35 يوماً، يمكن للنفط الليبي الوصول إلى الموانئ الأوروبية في غضون أيام قليلة,(اندبندنت عربية,2026/4/14), شكل(2).

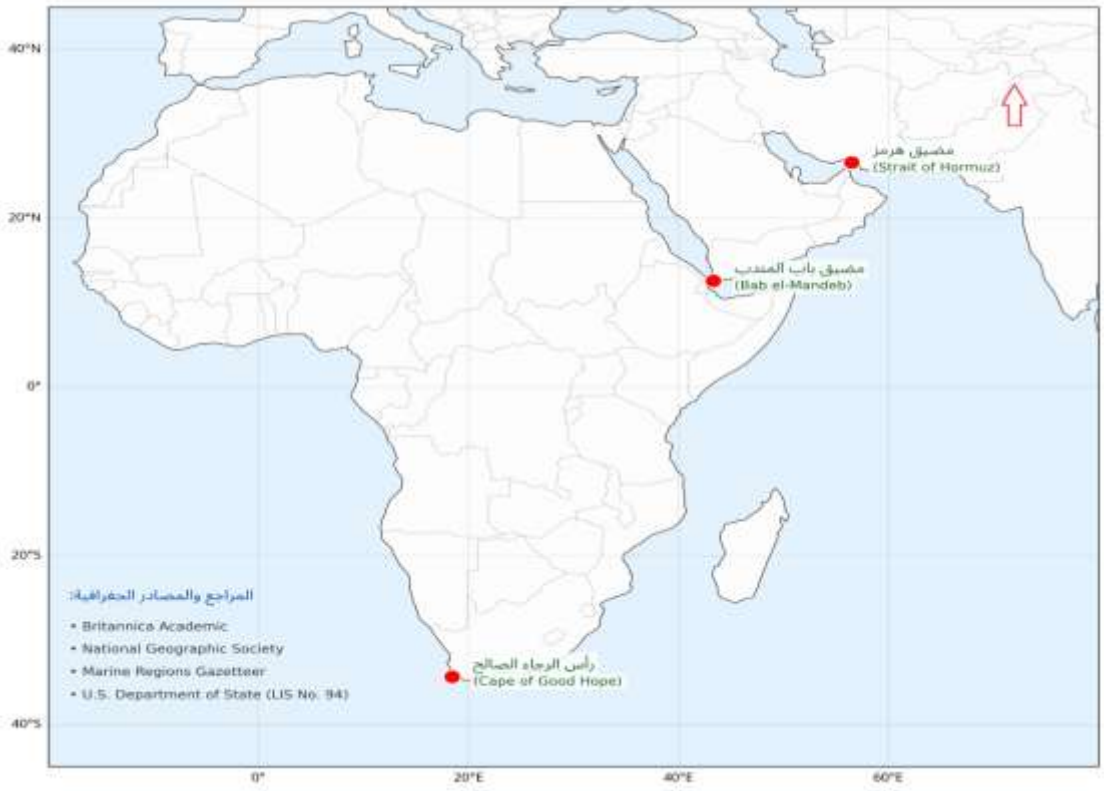


شكل(2) الدول الأوروبية الخمس المستوردة للنفط الليبي 2024.

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية, ديسمبر2024.

ومع تصاعد التوترات في الخليج العربي وغلق مضيق هرمز والذي يعد أحد أهم الممرات المائية الاستراتيجية في العالم، حيث يمر عبره ما يقرب من20 % من الاستهلاك العالمي للنفط، أي حوالي 20 مليون برميل يومياً، بالإضافة إلى خُمس تجارة الغاز الطبيعي المسال (الجزيرة نت,2026/2/8).

يعتبر مضيق هرمز شريان الحياة للعديد من الدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج العربي، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والعراق تعتمد هذه الدول بشكل شبه كلي على هذا المضيق لتصدير نفطها وغازها إلى الأسواق العالمية, وقد أظهرت التوترات الجيوسياسية المتكررة في المنطقة مدى هشاشة بنية الصادرات النفطية لدول الخليج في ظل الاعتماد على هذا الممر المائي الضيق, و في حال إغلاقه مع مضيق باب المندب في البحر الاحمر(الخنق المزدوج) ستضطر ناقلات النفط إلى سلوك طرق بديلة أطول وأكثر تكلفة، مثل الدوران حول رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا، مما يزيد من مدة الرحلة وتكاليف الشحن والتأمين بشكل كبير, الامر الذي سينعكس على سعر الطاقة في الأسواق العالمية ويضاعف من حدة الازمات الاقتصادية للدول المستهلكة, شكل(3).



شكل(3) الممرات المائية الاستراتيجية: مضيق هرمز, باب المندب ورأس الرجاء الصالح

المصدر: عمل الباحث بواسطة الذكاء الاصطناعي اعتماداً على مجموعة مصادر.

يتضمن إغلاق أو تعثر الملاحة في كل من مضيق هرمز وباب المندب، تهديداً خطيراً لأمن الطاقة العالمي, خاصةً وأن في الشرق الأوسط القلب يتركز حوالي 35% من انتاج النفط الخام العالمي, وحوالي 60% من احتياطي النفط العالمي المؤكد أيضاً, وبذلك يُضيف هذا الإقليم إلى أهميته التقليدية أهمية جديدة, خاصة وأن الشرق الأوسط هو أكبر إقليم تصدير نفطي للعالم(محمد,2012,ص230).

وهنا يصبح النفط الليبي محط أنظار المستهلكين كحل لوجستي في مواجهة هذه التحديات، يقدم النفط الليبي حلاً لوجستياً ومالياً جذاباً لأوروبا وغيرها من الدول بفضل **الاستقرار الملاحي حيث** يوفر المسار البحري القصير والآمن عبر البحر الأبيض المتوسط من ليبيا إلى أوروبا استقراراً ملاحياً بعيداً عن نقاط الاختناق الجيوسياسية المتوترة في الخليج والبحر الأحمر, كذلك **سرعة الاستجابة** أذ يتيح القرب الجغرافي لليبيا استجابة سريعة للطلب الأوروبي على الطاقة، ففي الغالب يمكن أن تصل الشحنات في غضون أيام قليلة، مقارنة بأسابيع من مناطق أخرى وهذا يقلل من حاجة الدول الأوروبية للاحتفاظ بمخزونات استراتيجية كبيرة لمواجهة انقطاع الإمدادات,(الجزيرة نت,2026/3/18), ومن المميزات اللوجستية الكبيرة أن شحنات النفط الليبي إلى أوروبا لا تتطلب أقساط تأمين مخاطر الحرب العالية المرتبطة بالمضايق الشرق أوسطية، مما يقلل بشكل كبير من التكاليف الإجمالية للنقل وخدمات شركات التأمين العالمية.

ونافلة القول تعد ليبيا بديل آمن وموثوق لإمدادات الطاقة الأوروبية فهي لا تعتمد على مضيق هرمز أو باب المندب لتصدير نفطها إلى أوروبا، مما يجعلها مصدراً آمناً وموثوقاً للطاقة في أوقات الأزمات الجيوسياسية التي تؤثر على الممرات المائية

الأخرى وحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية, استوردت أوروبا في سنة 2023 حوالي 78% من إجمالي صادرات النفط الليبي، وكانت ليبيا رابع أكبر مورد للنفط للاتحاد الأوروبي، حيث شكلت حوالي 9% من إجمالي وارداته, و هذه الأرقام تؤكد الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه ليبيا في تأمين احتياجات أوروبا من الطاقة وقت السلم والحرب.

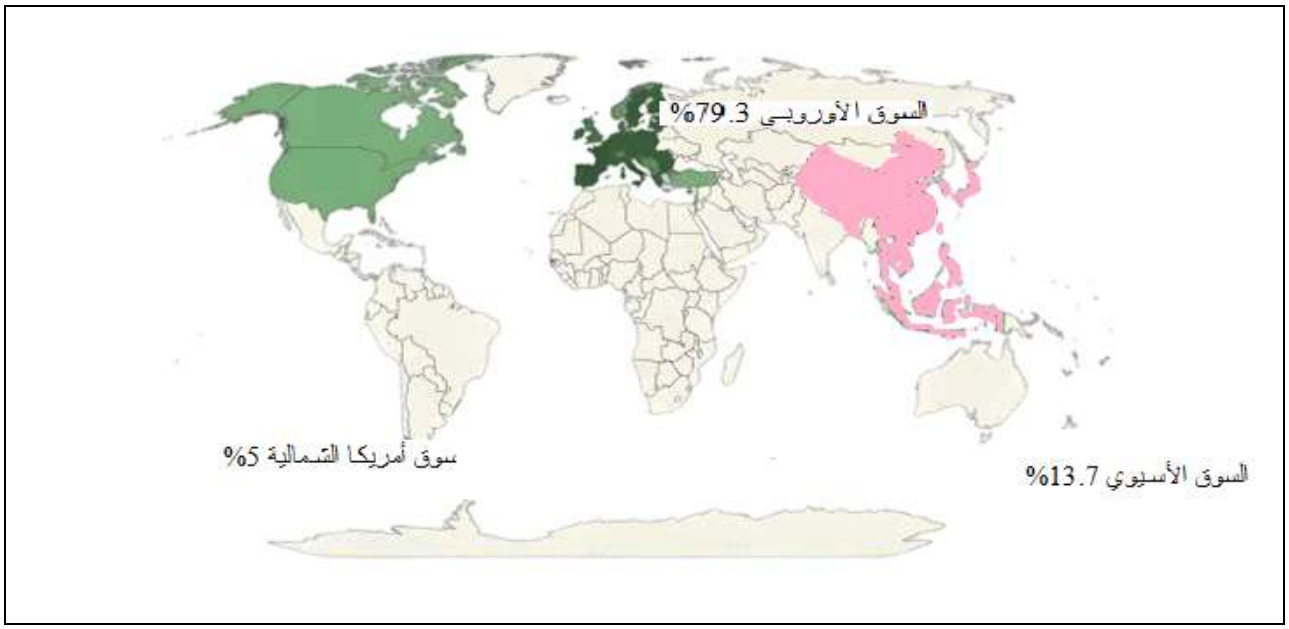
ثالثاً جيوبولتيك النفط الليبي والمكاسب الجيواقتصادية:

تكتسب الثروة النفطية والغازية في ليبيا أبعاداً جيواقتصادية استثنائية في حال حدوث اضطرابات وانقطاعات في طرق سلاسل الإمداد العالمية, ولا سيما عند إغلاق مضيق هرمز, وتبرز هذه الأهمية من خلال تفاعل الموقع الجغرافي الفريد مع جودة الموارد والبنية التحتية القائمة, حيث تقع جميع الموانئ النفطية السبعة وهي (ميناء الحريقة, الزويتينة, السدرة, البريقة, رأس لانوف, الزاوية, ومليته) تقع كلها على ساحل البحر المتوسط, مما يجعل تدفق النفط والغاز نحو الأسواق العالمية مستقرا وآمنا بعيداً عن بؤر التوتر في الشرق الأوسط بصفة عامة.

النفط الليبي ليس مجرد سلعة اقتصادية بل قيمة جيوسياسية كبرى يجب توظيفها التوظيف الأمثل, و مما لا شك فيه أن أزمة إمدادات الطاقة في الخليج العربي تمثل " فرصة ذهبية " لليبيا لاستعادة مكانتها كقوة نفطية عالمية, إن الجمع بين جودة النوعية للنفط الخام، والموقع الجغرافي الآمن، والاحتياطيات الضخمة من النفط والغاز، يضع ليبيا في مركز قوة لم يسبق له مثيل منذ سنوات طويلة والنجاح في استثمار هذه المكاسب يعتمد بشكل أساسي على قدرة الأطراف الليبية على الحفاظ على استقرار القطاع وتحويل العوائد المالية إلى تنمية مستدامة حقيقية تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحد من هيمنة الإيرادات النفطية على الميزانية العامة.

وفي هذا السياق، تبرز **ليبيا** كخيار جيواقتصادي واعد لعدة أسباب لعل من أهمها:

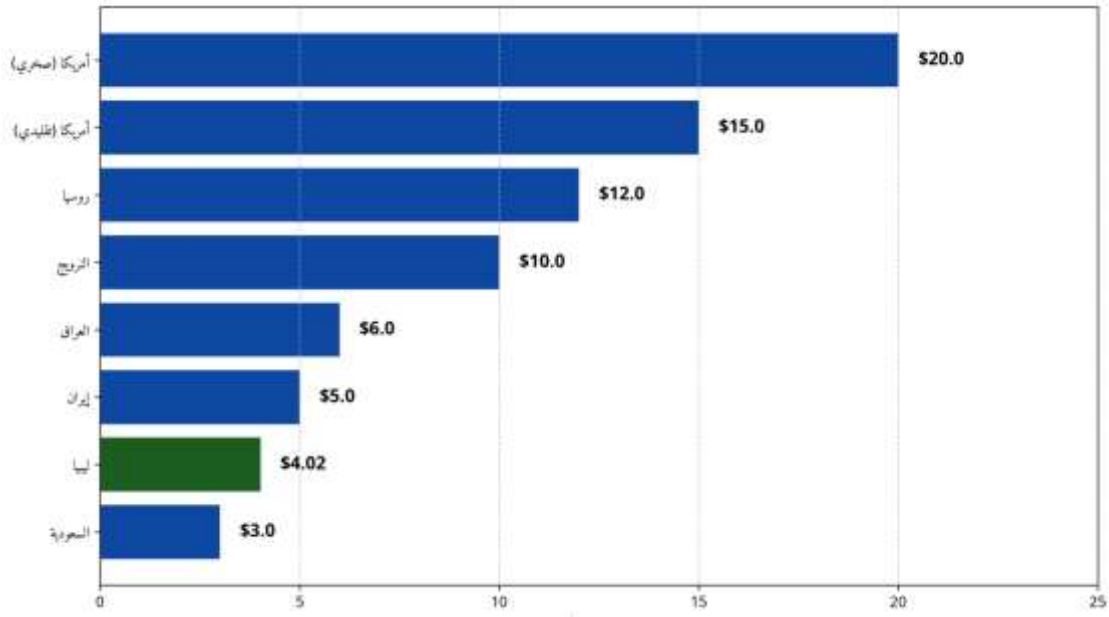
- **ليبيا خزان طاقة آمناً لأوروبا**: في ظل استمرار عاصفة مضيق هرمز واختناقات مضيق باب المندب، تبرز ليبيا التي تتربع على الضفة المتوسطية الجنوبية المتاخمة للقارة الأوروبية كخيار طاقوي بديل بخاصة مع وجود أنبوب غرين ستريم الرابط بين مجمع مليته الليبي وجزيرة صقلية الإيطالية، والذي يصفه متخصصون في شؤون الطاقة "بصمام أمان استراتيجي للقارة الأوروبية" بعد توقف ممر مضيق هرمز عن ضخ الحاجات الأساسية من الطاقة نحو الأسواق الأوروبية فهو بديل استراتيجي للغاز الروسي والخليجي.
- جودة الخام: يتميز النفط الليبي بجودة عالية وخلوه من الشوائب والكبريت حيث يصنف على أنه نفط خفيف وحلو وذو كثافة جيدة مما يسهل عملية تكريره وإنتاج مشتقات عالية القيمة منه, وهذا يعني نسبة فضلات أقل في البرميل, وبالتالي عائد مرتفع من المنتجات النفطية, مما يجعله مفضلاً عالمياً, وهو مطلوب بشدة في الأسواق الدولية، وخاصة في أوروبا فالمصافي الأوروبية أضحت تعتمد بشكل متزايد على الخام الليبي، الأمر الذي يزيد من أهميته الاستراتيجية, شكل(4).



شكل(4) التوزيع الجغرافي لصادرات النفط الخام لسنة 2025.

المصدر: التقرير السنوي الاحصائي للمؤسسة الوطنية للنفط,2025,ص116.

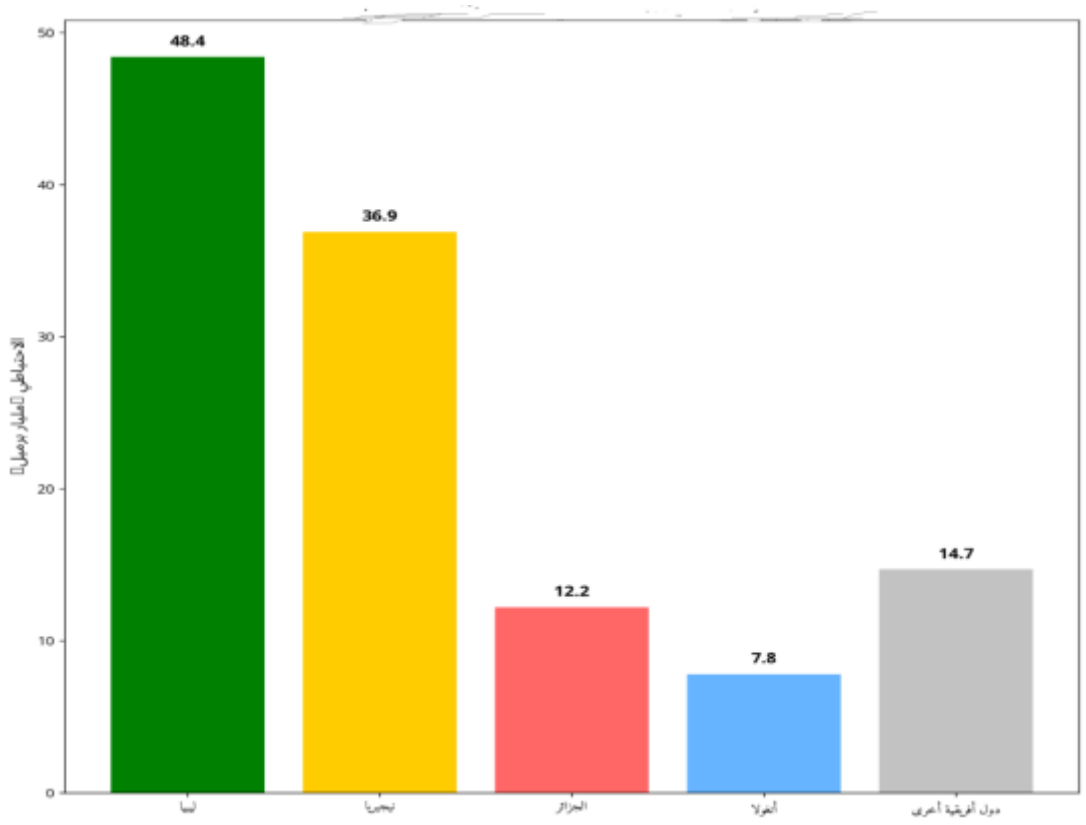
- تكلفة الإنتاج وسهولة الاستخراج: يتواجد النفط في ليبيا في طبقات قريبة من السطح، مما يسمح بتدفقه تلقائياً فيقلل من تكاليف الاستخراج مقارنة بدول أخرى, شكل(5).



شكل(5) يوضح تكلفة استخراج النفط الخام بالدولار الأمريكي لكل برميل

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لأوبك, 2025/24.

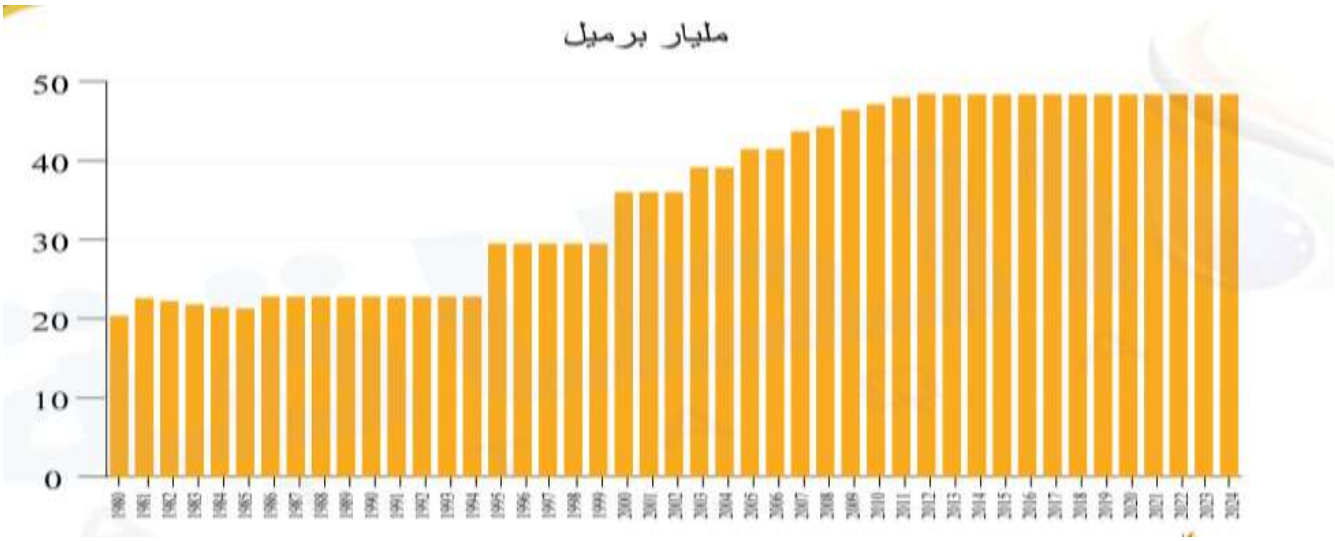
- تؤكد كل التقارير الصادرة من المنظمات والمؤسسات الدولية التي تختص بشؤون الطاقة, أن ليبيا تمتلك أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط في أفريقيا تقدر بنحو 48 مليار برميل، شكل(6).



شكل(6) يبين كمية الاحطياطيات المؤكدة من النفط في قارة أفريقيا,2025/24.

المصدر: اعداد الباحث وفق تقارير منظمة الأوبك ومنصة الطاقة,2025.

وفي أحدث التطورات نجحت ليبيا بتحقيق 6 اكتشافات جديدة للنفط والغاز خلال عام 2025, أضافت نحو 168 مليون برميل من النفط الخام إلى الاحتياطيات القابلة للاستخراج، إلى جانب 52.019 مليار قدم مكعبة من الغاز الطبيعي.(وحدة أبحاث الطاقة الأمريكية,2025/12/23), شكل(7).

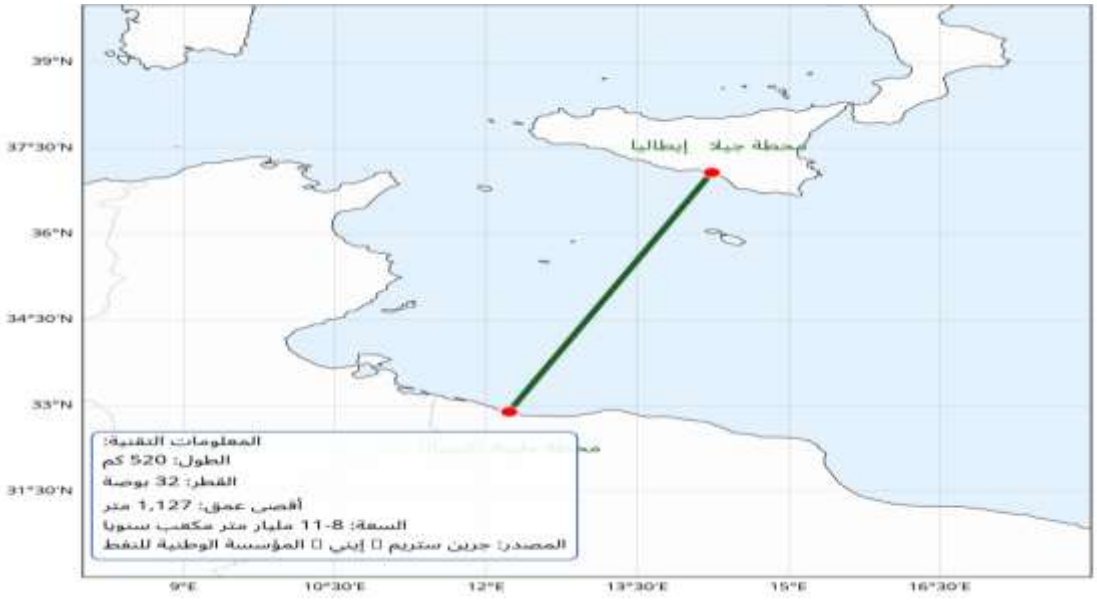


شكل(7) يوضح تطور كميات احتياطيات النفط المؤكدة في ليبيا من سنة 1980- 2024.

المصدر: وحدة أبحاث الطاقة الأمريكية,2025.

وصدَّرت ليبيا نحو 1.296 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي عام 2024، مقارنة مع 1.066 مليار متر مكعب في العام السابق له.

وتذهب جميع صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي إلى إيطاليا عبر خط أنابيب غرين ستريم (Greenstream) ، إذ يعالج الغاز الطبيعي المنقول من حقل الوفاء البري وحقل بحر السلام البحري من أجل التصدير(المرجع نفسه), يمثل الغاز الطبيعي في ليبيا مورداً استراتيجياً لا يقل أهمية عن النفط، خاصة مع التوجه العالمي نحو الطاقة النظيفة, ويعد حقل بحر السلام البحري من أضخم حقول الغاز في ليبيا، والذي يذهب معظم انتاجه للاتحاد الأوروبي، إذ تستثمر فيه شركة إيني الإيطالية، ويتراوح حجم إنتاجه بين 900 مليون ومليار قدم مكعبة يوميًا وفق بيانات المؤسسة الوطنية للنفط, شكل(8).



شكل (8) يوضح مسار خط أنابيب غرين ستريم(Greenstream)

المصدر: عمل الباحث بواسطة الذكاء الاصطناعي

- في ظل البيئة الجيوسياسية المتقلبة في منطقة الشرق الأوسط، قد يكون الاستثمار في استقرار البنية السياسية الليبية هو الرهان الأكثر حكمة لأمن الطاقة العالمي, حيث أن استمرار الانقسام المؤسساتي حتماً سيؤدي إلى تكرار الصراع وإغلاق الحقول والموانئ النفطية، مما يفاقم من زعزعة ثقة الأسواق في ليبيا كمصدر بديل للطاقة.
- الغاز الطبيعي العملاق الواعد: إذ تُعد ليبيا من الدول المهمة في مجال الغاز الطبيعي في أفريقيا، حيث قدّرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية احتياطياتها المؤكدة من الغاز الطبيعي بنحو (53 تريليون قدم مكعب في بداية عام 2024)، وهذه الكميات جعلتها من أكبر الدول الأفريقية امتلاكًا للاحتياطيات, غير أن كمية المصدر منه لازالت قليلة حيث بيّنت

بيانات ديوان المحاسبة الليبي أن **10% فقط** من إنتاج الغاز في سنة 2022 جرى تصديره، أي نحو **87.85 مليار قدم مكعب**، بينما استحوذ الاستهلاك المحلي على **41%** من الإنتاج. كما ذهبت كميات أخرى لتشغيل الحقول وحقن الآبار، في حين وُصف نحو **22%** من الإنتاج بأنه "محروق" أو مهدور، وهو ما يعكس تحديات كبيرة في البنية التحتية الغير متطورة.(بوابة الوسط, تقرير ديوان المحاسبة الليبي,2022), وفي ظل هذا التباطؤ في عمليات الاستغلال نجد أن التقديرات الحديثة تتباين تقديراتها بين نحو 26 و53 تريليون قدم مكعب, ووفق تقديرات أوبك المنشورة حديثاً تشير إلى أن الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي في ليبيا حوالي 26 تريليون قدم مكعب في سنة 2025، ما يجعلها في المرتبة الخامسة إفريقيا بعد نيجيريا والجزائر ومصر وموزمبيق, و هذه الفروق التي ما بين 26 و53 تريليون قدم مكعب تعكس اختلاف منهجيات الحساب (نوع الغاز، مستوى اليقين، الظروف الاقتصادية والتقنية المفترضة)، لكنها تتفق جميعاً على أن الاحتياطي الليبي كبير ومستقر تقريباً منذ بداية الألفية.

جدول(2) يوضح ترتيب دول القارة الإفريقية في احتياطيات الغاز الطبيعي 2025.

الدولة	ترتيبها في القارة	المستوى العام
نيجيريا	1	أكبر احتياطي غاز في قارة إفريقيا
الجزائر	2	منافس رئيسي في صادرات الغاز إلى أوروبا
مصر	3	احتياطات كبيرة مع توسع في إنتاج الغاز البحري
موزمبيق	4	اكتشافات حديثة ضخمة في الغاز المسال
ليبيا	5	احتياطي مؤكد حوالي 26 تريليون قدم مكعب، مع إمكانيات غير مستغلة بالكامل

المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" مجموعة بيانات مختلفة.

- صدمة الطاقة العالمية: أن استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي نظراً لتعثر الملاحة واستمرار انقطاع سلاسل الامداد في كل من مضيق هرمز وباب المندب، انتج وضع مطرب و قفزة هائلة في أسعار الطاقة حيث تراوحت أسعار مزيج برنت بين 70 و 110 دولار للبرميل خلال اشهر مايو _ يونيو _ يوليو 2026، الأمر الذي سيؤدي إلى طفرة مهمة في الإيرادات النفطية لليبيا، خاصةً مع استمرار تداعيات الأزمة حتى وقت كتابة هذه الورقة, مما يعزز من استقرارها الاقتصادي.

رابعاً الإكراهات الداخلية والتحديات الاستراتيجية:

دخلت ليبيا منذ عام 2011 حالة من عدم الاستقرار الأمني والفوضى السياسية أدت إلى انقسام المؤسسات بوجود حكومتين متنافستين في الشرق والغرب، وكذلك صراعات عسكرية تغديها التدفقات المالية, ما انعكس على قطاع الطاقة من خلال الإغلاقات المتكررة للحقول والموانئ، واستخدام النفط والغاز كورقة ضغط سياسية كونه منبع المال الوحيد.

تشير إدارة معلومات الطاقة الأميركية إلى أن الصراعات بين التشكيلات المسلحة والهجمات على المنشآت النفطية والغازية المتكررة أعاقت الاستثمارات الأجنبية، وقيّدت عمليات الاستكشاف والتطوير, وللأسف امتدت حالة التشظي و النزاع حتى طالت إدارة البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط, المعنية حصراً بإدارة الشؤون النفطية في البلاد, وللأسف حقول وموانئ النفط تُستخدم كورقة ضغط مع إغلاقات متكررة وهذا بدوره يؤثر في الإنتاج والصادرات, وعلى هذا الأساس وبرغم المزايا الكبيرة التي يتمتع بها النفط والغاز الليبي، فأن ليبيا تواجه تحديات ومخاطر لازالت تعيق قدرتها على الاستفادة الكاملة من ثرواتها في ظل التوترات القائمة في سوق الطاقة الجيوسياسي في الخليج العربي والبحر الأحمر, وكما اسلفا سابقاً تأتي على رأس هذه التحديات هي حالة السيولة السياسية الداخلية، حيث لا يزال شبح الانقسام بين الحكومات المتنافسة في الشرق والغرب يهدد استدامة الإنتاج النفطي, بالإضافة إلى ذلك تحتاج البنية التحتية النفطية في ليبيا إلى صيانة وتطوير كبيرين، كما أن استقرار شبكة الكهرباء يعد تحدياً حيوياً لضمان استمرارية عمليات الضخ والتصدير.

ومن هنا يواجه قطاع النفط والغاز في ليبيا مجموعة من التحديات المعقدة والمتداخلة التي تعيق إمكانية زيادة الإنتاج والوصول به إلى مستوياته المستهدفة، وتتنوع هذه التحديات والعوائق... نسرد أهمها في الاتي:

أولاً: التحديات الأمنية والسياسية... حيث تعد البيئة الأمنية والسياسية الهشة العائق الأول أمام نمو الإنتاج، فقد تأثرت الصناعة النفطية بشدة من النزاعات المسلحة وحالات الاحتراب الذي تشهده البلاد منذ عام 2011, لقد دخل قطاع النفط منذ البداية في خضم التجاذبات والمساومات السياسية بين الأطراف المتنافسة, وقد شهدت صناعة النفط تكراراً لعمليات إغلاق الحقول وصمامات الأنابيب والموانئ النفطية من قبل مجموعات مسلحة أو نتيجة لاشتباكات في منطقة "الهلال النفطي" مما نتج عنه تذبذب وتراجع حاد في مستويات الإنتاج في فترات متوالية.

ثانياً: الصراع على البنيان المؤسسي لمصادر الطاقة... غياب الاستقرار المؤسسي والسياسي داخل الدولة الليبية أدى إلى تشويه وإعاقة فرص الاستثمار والتنمية داخل القطاع، حيث تفتقر الأجهزة الإدارية إلى الأساليب العلمية الحديثة في الإدارة وتعتمد أحياناً على اجتهادات شخصية بعيدة عن التخطيط الاستراتيجي المستدام وغالباً ما يحتدم الصراع بين الأطراف السياسية حول إدارة المؤسسات النفطية والسيطرة على المناطق الحيوية للإنتاج والتصدير، فدخول منطق الجهوية والإقليمية في تولي المناصب والإدارات اثر سلباً على حيادية عمل المؤسسة الوطنية للنفط ووزارة النفط، الأمر الذي أفقد الإدارات الرؤية المهنية التنموية, وساهم في تفشي ظاهرة الفساد وضياع المصالح الوطنية العليا, مما يزعزع الثقة في ديمومة الإمدادات.

ثالثاً: التحديات الفنية وتطوير البنية التحتية... يواجه قطاع النفط الغاز تحديات مرتبطة بقدم البنية التحتية، وضعف الصيانة الدورية، وتوقف بعض المشروعات نتيجة النزاعات وتمويلها غير المستقر, حيث تعرضت البنية التحتية للنفط والغاز لدمار جزئي أو إهمال نتيجة نقص الصيانة، مما يتطلب جهوداً فنية كبيرة لإعادة تأهيلها كما تعاني محطات التسييل وبعض المصافي

من أضرار متراكمة منذ الحرب، مثل مصفاة رأس لانوف التي بقيت خارج الخدمة منذ 2013 تقريبًا، ما يقلل من قدرة ليبيا على تصدير الغاز في صورة منتجات ذات قيمة مضافة(إدارة معلومات الطاقة الأميركية, ديسمبر 2024).

رابعاَ: التحديات الاقتصادية والتمويلية... يحتاج قطاع انتاج مصادر الطاقة إلى تدفقات مالية ضخمة واستثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة لزيادة القدرة الإنتاجية، أن قلة الاستثمارات المحلية والأجنبية جعلت من عمليات التطوير وزيادة الطاقة الإنتاجية من الصعوبة بمكان, خاصةً وأن المشاريع التطويرية الكبرى تحتاج إلى ميزانيات ضخمة واستثمارات متواصلة لضمان زيادة الإنتاج ومن تم زيادة التدفقات النقدية, في ظل هيمنة الإيرادات النفطية على مصادر الدخل " **الاعتماد الأحادي**" حيث أن المالية العامة الليبية تعتمد اعتمادًا شبه كلي على عائدات تصدير النفط والغاز، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.

ورغم العراقيل وجملة التحديات، يمتلك قطاع النفط والغاز الليبي إمكانيات كبيرة للتوسع في الإنتاج والتصدير إذا ما توفرت بيئة سياسية مستقرة واستثمارات كافية في البنية التحتية والتقنيات الحديثة, وتُظهر المشاريع الجارية في الحقول والمنصات البحرية مثل بحر السلام وحقل البوري وكذلك مشاريع تطوير الهياكل الغازية، أن هناك توجهًا نحو زيادة الإنتاج المخصص للسوق المحلية وللتصدير إلى أوروبا,(منصة الطاقة، فبراير, 2025), كما تسعى ليبيا، إلى تعزيز دورها كمركز إقليمي لتصدير الغاز الأفريقي، مستفيدة من موقعها الجغرافي بين أفريقيا وأوروبا ومن إمكانية الربط بمشاريع غاز أفريقية إقليمية ضمن منافسة مع دول مثل الجزائر والمغرب,(إدارة معلومات الطاقة الأميركية، ديسمبر 2024).

يمكن أن يؤدي إصلاح المؤسسة الوطنية للنفط وتعزيز حوكمتها، وتفعيل قوانين حديثة للاستثمار في النفط والغاز إلى جذب مزيد من الشركات العالمية، وهذا حدث بالفعل حيث وقعت المؤسسة الوطنية للنفط يوم 19 يناير 2026, الاتفاقيات النهائية الخاصة بمناطق استكشاف برية وبحرية مع عدد من شركات الطاقة العالمية الفائزة في جولة العطاء العام، في خطوة تمثل أول دخول فعلي لشركات دولية إلى مشاريع استكشافية جديدة في البلاد منذ نحو 17 عاما,(علي, الجزيرة نت,2026/6/16), ووفق صفحة المؤسسة فأن نتائج أول جولة عطاءات استكشافية للنفط والغاز شملت طرح 20 قطعة برية وبحرية، في خطوة وصفت بأنها الحدث الأبرز في قطاع النفط الليبي منذ سنوات طويلة، وسط توقعات بانعكاسات اقتصادية كبيرة على البلاد(الخميسي, مجلة العربي الجديد, منصة طاقة,11فبراير2026), وقد أوضح رئيس المؤسسة الوطنية للنفط مسعود سليمان، في كلمة بثها عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك, أن نجاح الجولة في استقطاب عدد من كبرى شركات الطاقة العالمية يعكس عودة الثقة في قطاع النفط الليبي وجاذبية الفرص الاستثمارية المتاحة، بعد سنوات من تراجع أعمال الاستكشاف بفعل الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011,(علي, رويترز,2026/6/16).

وتسعى المؤسسة الوطنية للنفط في الجولة الجديدة إلى تعويض تراجع أعمال الاستكشاف خلال السنوات الماضية، واستقطاب التكنولوجيا والخبرات العالمية ورفع قدرة البلاد على اكتشاف موارد جديدة في أحواض رئيسية مثل سرت ومرزق وغدامس والمياه البحرية في البحر المتوسط, كما تسعى المؤسسة إلى رفع إنتاج ليبيا من النفط خلال السنوات المقبلة، إذ تعرض في استراتيجيتها المنشورة على موقعها الرسمي, رؤية لإنتاج يتراوح ما بين مليونين وثلاثة ملايين برميل يوميا في غضون الخمس سنوات القادمة، مقارنة بإنتاج يناهز 1.4 مليون برميل يوميا في يونيو2026,(المرجع نفسه,2026/6/16).

الخاتمة:

يمثل النفط الليبي حلقة مركزية في اللوجستيات والسياسة العالمية للطاقة, حيث تزداد أهميته كلما تعمقت الأزمات في منطقة الشرق الأوسط الذي يساهم بما يزيد عن 25% من استهلاك النفط العالمي, ونظراً لتصاعد التوترات واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي, تجد الدول الأوروبية نفسها محصورة في زاوية البحث عن بدائل أكثر استقراراً وموثوقية, وهنا تبرز ليبيا بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي وجودة نفطها وكذلك كمية احتياطياتها النفطية الكبيرة, كلاعبا محوريا محتملاً في معادلة أمن الطاقة الأوروبي, فالنفط الليبي يمثل حلاً لوجستي كبير لأنه يتمتع باستقراراً ملاحيا بعيداً عن ممرات الاختناق المتوترة في الخليج العربي والبحر الأحمر.

ومن هنا توصلت الدراسة إلى نتيجة تؤكد قدرة ليبيا على تحويل موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية إلى أداة نفوذ دولية فعالة في جيوبولتيك الطاقة, حال استثمرت مواردها الطبيعية والبشرية الاستثمار الأمثل, و يظل النفط الليبي ثروة استراتيجية ذات أهمية مكانية وزمانية كبيرة فموقع الدولة الجغرافي المتميز ومكامن احتياطياتها الوفيرة وكذلك جودت النفط العالية كلها معطيات جيوسياسية تضمن لها دوراً محورياً في سوق الطاقة العالمية, ومع ذلك فإن التحديات السياسية الداخلية والتحولات العالمية نحو الطاقة المتجددة تتطلب من ليبيا تبني استراتيجيات مستدامة لضمان الاستفادة القصوى من هذه الثروة، مع التخطيط لمستقبل ما بعد النفط.

التوصيات:

- ضرورة انهاء الانقسام السياسي والمؤسسي:

أن التوافق السياسي بين الأطراف الليبية وتوحيد المؤسسات الحكومية هي الضمانة الأساسية لاستمرارية الإنتاج النفطي, واستعادة ليبيا لمكانتها في الأسواق العالمية كمورد موثوق وآمن.

- استثمار الموقع الجغرافي لتعميق الشراكة مع قارة أوروبا:

يمكن تحقيق ذلك من خلال إبرام اتفاقيات توريد طويلة الأمد تضمن لليبيا حصة سوقية مستقرة ومكاسب مالية مستدامة.

- تحديث وصيانة البنية التحتية النفطية:

من الضروري ضخ استثمارات عاجلة لصيانة وتطوير الحقول النفطية وخطوط الأنابيب والموانئ التي تضررت خلال السنوات الماضية, بهدف رفع الكفاءة التشغيلية وزيادة طاقتها الإنتاجية لتلبية الطلب العالمي المتزايد واستغلال مراحل تعطل الإمدادات من مناطق أخرى.

- تعزيز الشراكات مع شركات النفط العالمية:

العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للشركات النفطية العالمية الكبرى وتشجيعها على نقل التكنولوجيا الحديثة وزيادة وتيرة التنقيب والاستكشاف، مما يساهم في رفع كميات الاحتياطيات والقدرة الإنتاجية من النفط والغاز.

- تنويع مسارات ونقاط التصدير وتطويرها:

العمل على تطوير الموانئ النفطية على طول الساحل الليبي لزيادة المرونة في عمليات التصدير، وضمان قدرة ليبيا على التعامل مع أحجام أكبر من الناقلات النفطية المتجهة إلى الأسواق الدولية، كما يمكن العمل على تحويل ليبيا إلى مركز إقليمي لتجميع الغاز الأفريقي ومن تم تصديره نحو القارة الأوروبية, ما يعزز الاعتماد على ليبيا كمورد بديل في حالات النقص الإقليمي.

- إصلاح المؤسسة الوطنية للنفط وتعزيز حوكمتها:

يحتاج قطاع النفط والغاز إلى ثورة حقيقية من الإصلاح المؤسساتي والرقابة الصارمة التي تؤدي إلى الشفافية والافصاح, بهدف كبح الفساد المالي والقضاء على عمليات تهريب المحروقات المستمرة التي تقوّض الإيرادات الرسمية وتغذي في الصراعات الداخلية.

هذه وغيرها من تحديات للأسف لا زالت تعصف وتعطل النهوض بهذا القطاع الحيوي.

المصادر والمراجع:

1- أحمد الخميسي,2026/2/11, خريطة النفط والغاز في ليبيا: توزيع الحقول والإنتاج والسيطرة, مجلة العربي الجديد, منصة الطاقة. , https://attaqa.net

2- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية, ديسمبر2024. كميات الاحتياطيات المؤكدة للنفط الليبي,https;//www.eia.gov

3- الجزيرة نت, 2026/2/8, مضيق هرمز صمام الرئيس في العالم,wwwaljazeera.net.

4- الجزيرة نت, 2026/4/5, النفط الليبي يقفز لأعلى مستوى له منذ أكثر من عقد,wwwaljazeera.net .

5- اندبندنت عربية, 2026/4/14, ليبيا تقارب الدبلوماسية الطاقية لتحقيق أهداف استراتيجية.https://www.independentarabia.com

6- المؤسسة الوطنية للنفط, 2025, التقرير الاحصائي السنوي.

7- بوابة الوسط,2023/10/26, تقريرديوان المحاسبة الليبي لسنة2022,https;//alwasat.ly/news/libya.

8- رشا علي,2026/6/16, ليبيا توقع عقود استكشاف نفطية بعد توقف 17 عاماً,wwwaljazeera.net .

9- رشا علي,2026/6/16, ليبيا توقع عقود استكشاف نفطية بعد توقف 17 عاماً,https;//www.reuters.com .

10- رويترز,2026/3/6,أزمة البحر الأحمر وتأثيراتها على التجارة العالمية وأمن الطاقة,https;//www.reuters.com.

11- رويترز,2026/3/6, ارتفاع أقساط التأمين البحري مع تفاقم الصراع مع إيران,https;//www.reuters.com .

12- صلاح الدين الشامي،1999, دراسات في الجغرافية السياسية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط2.

13- منصة الطاقة,2021/7/21, أهمية النفط الليبي للسوق العالمية,https://attaqa.net .

14- محمد رياض,2012, الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا, مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة, مدينة نصر, القاهرة.

15- منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك, النشرة الإحصائية السنوية 2025,https://www.opec.org .

16- وحدة أبحاث الطاقة,2022/4/27,أبرز حقول وموانئ النفط في ليبيا,https://attaqa.net

17- ياسين محمد بونه,2020, الخصائص الجغرافية وانعكاساتها على خريطة ليبيا السياسية, أطروحة دكتوراه في الآداب, قسم الجغرافيا, جامعة حلوان, مصر.

18- ياسين محمد بونه ديسمبر2023, منظمة الأوبك والمسار الجيوبوليتيكي للطاقة العالمية, مجلة المعرفة للعلوم الإنسانية والتطبيقية, العدد(18), كلية التربية, جامعة بني وليد.